التّقْدِيْم

لَعَلَّ ما فَرَضَ علَيَّ سُلْطانَهُ في أَنْ أُفْرِدَ للمَنْصُوْبِ على التَّمْيِيْزِ مُؤَلَّفا خاصّاً أَنَّنيْ كُلِّفْتُ بتَأْلِيْفِ كِتابٍ يَجْمَعُ في أَثْنائِهِ، وحَناياهُ مَوْضُوْعاتِ النَّحْوِ لطَلَبَةِ جامِعَةِ الكُوَيْتِ غَيْرِ المُخْتَصِيْنَ يَحْمِلُ العُنْوانَ الآتِيَ (مَهاراتُ الاتِّصالِ اللُّغَوِيِّ))، وبَعْدَ أَنِ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتابَةِ بَعْضِ المَوْضُوْعاتِ بإِيْجازٍ آثَرْتُ الاعْتِذارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ في مُواصَلَةِ هذا العَمَلِ رَغْبَةً في أَنْ أُفْرِدَ كِتاباً شامِلاً مَسائِلَ، وشواهِدَ، وتَدْرِيْباتٍ لكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوَيَّةِ ذّواتِ الوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ إِنْ أَمْكَنَ للأَسبابِ الآتِيَةِ:

(1) أَنّنِيْ أُوْثِرُ أَنْ يَكُوْنَ الكِتابُ شامِلاً يَسُدُّ فَراغاً في مَكْتَبَتِنا النّحْوِيَّةِ، لأَنَّ ما يُطالعُنا فيها مِنْ تَآلِيْفَ للمُحْدَثِيْنَ يَخْلُوْ مِنَ الاسْتِقْصاءِ الشَّامِلِ، والتَّعْلِيْلِ، والتَّوْضِيْحِ، والتَّدارِيْبِ، والشَّواهِدِ، في الغالِبِ، وغَيْرها إِذا اسْتَثْنَيْنا كِتابَ (النَّحْو الوافِيْ) لعَبَّاس حَسَن، وبَعْضَ التَّآلِيْفِ الأُخْرى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ التَّآلِيْفَ ثَرَّةٌ تَمْلأُ رُفُوْفَ المَكْتَباتِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ غايَةَ مُؤَلِّفِيْها تَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ كَسْبٍ مادِّيٍّ في الغالِبِ.

(2) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى الَّتِيْ تَبِعَهُمْ فيها المُحْدَثُوْنَ مُهَذِّبِيْنَ، وناقِلِيْنَ تَخْلُوْ مِنْ تَوْظِيْفِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ الشّرْحِ، والتَّوْضِيْحِ إِذا اسْتَثْنَيْنا مُؤَلِّفِيْ بَعْضَ كُتُبِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ الَّذِيْنَ تَفْرِضُ عَلَيْهِم فيها المَعانِيْ المُتَوارَثَةُ، والمَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ سُلْطانَها في هذِهِ المَسْأَلَةِ. ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ لِتَناسِي هذِهِ المَسْأَلَةً أَثَراً في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْو العَرَبِيِّ.

(3) أَنَّ تَآلِيْفَ المُحدَثِيْنَ تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها أَنْ يُوَظِّفُوا ما في بَعْضِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَة في أَثْناءِ الحَدِيْث عَنْ مَسائِلِ النَّحْو إِنْ أَمْكَنَ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ إِسْهاماتِ الباحِثِيْنَ كالمُتَوَكِّلِ، والفاسي الفِهْرِيْ، وغَيْرِهِما.

(4) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى، والمُحْدثين تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها تَوْظِيْفَ أَثَرِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَو المُخاطَبيْنَ في مَسائِلِ النَّحْوِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْها.

(5) أَنَّ كَثِيراً مِنْ مُؤَلِّفي التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةَ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمْ الحَماسَةُ للأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ، والصَّرْفِيَّةِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ: لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمّا كانَ، وهذِهِ الحَماسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظرِ فيما يَحْتاجُ إِلى هذا الرَّجْعِ مِنْ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ.

(6) أَنَّ بَعْضِ مُؤَلِّفي هذِهِ التّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ اكْتَفى بتَدْوِيْنِ ما جاءِ في تَآلِيْفِ القُدامى دُوْنَ شَرْحٍ، أَوْ تَوْضِيْحٍ، أَوْ تَعْلِيْلٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيْلُوْنَ إِلى الحِفْظِ دُونَ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنَ المَحْفُوْظِ. ولا شَكَّ في أَنَّ النّحْوِ العَرِبِيّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ تَحْتاجُ إِلى التَّوَقُّفِ عِنْدَها شَرْحاً، وتَوضِيْحاً، وتَعْلِيْلاً كما في زِيادَةِ الحُرُوْفِ، وغِيْرِها لتَحْقِيْقِ التَّوكِيْدِ، والعُدُوْلِ مِنَ النَّصْبِ إِلى الرَّفْعِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: سَمْعٌ، وطاعَةٌ، وأَضْرابِهِ، وغَيْرِها.

(7) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ القُدامى، والمُحْدَثِيْنَ تَشِيْعُ فيها التَّآوِيْلُ، والتَّوَهُّماتُ، والتَّخَيُّلاتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةُ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّنيْ آثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا المُؤَلَّفِ نَهْجاً يَدُوْرُ في فَلَكِ ما يَأْتِيْ:

(1) اسْتِقْصاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ اسْتِقْصاءً شامِلاً في الغالِبِ مَصْحُوباً بما يَتَبَدَّى ليْ مِنْ تَعْلِيْقٍ، أَوْ دَعْوَةٍ.

(2) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةَ الحَدِيْثَةِ بالمَسْأَلَةِ مَوْضُوْعِ الحَدِيْثِ كالتَّقْدِيْمِ، والتَّأْخِيْر، والوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ (الحال، التَّمْيِيْز، المَفْعُوْلُ المُطْلَق، المَفْعُوْل فيهِ، المَفْعُوْل لَه، المَفْعُوْل مَعَهُ)، والوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ (وَظائِفُ خارِجِيَّةٌ ثَلاثٌ: المُبْتدَأ، والمُنادَى، والذَّيْلُ، وظِيْفَتانِ داخِلِيَّتانِ: المِحْور، والبُؤْرَة)، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَسائِلِ الأُخْرَى.

(3) الدَّعْوَةُ إلى تَناسِيْ البَحْثِ عَنِ العامِلِ إلاَّ فيْما تَقْتَضِيْهِ الدَّلالَةُ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ ولا سِيَّما فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ كالحالِ، والتَّمْيِيْزِ، والمَنْصُوْبِ على المَصْدرِ، والمَفْعُوْلِ فِيْهِ، ولَهُ، ومَعَهُ ؛ لأَنَّها مِنْ وسائِلِ تَتْمِيْمِ،المَعْنى بتَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وتَوْسِعَتِه، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ عامِلُ التَّمامِ الكُوْفِيُّ، وأَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةَ منْصُوْبَةٌ.

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعيْ في أَنَّ التَّعَبُّدَ في مَحارِيْبِ النُّحاةِ القُدامى فَرَضَ سُلْطانَهُ على المُعْرِبِيْنَ المُحْدَثِيْنَ في تَآلِيْفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ، والتَّأْوِيْلُ، وعَدَمُ التَّفَكُّرِ في المَسْأَلَةِ اكْتِفاءً بِما وَرِثُوْهُ مِنْ هؤُلاءِ القُدامَى.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنّنِيْ أَسْرَفْتُ في ذِكْرِ الشَّواهِدِ، وهُوَ إِسْرافٌ قَدْ يَكُوْنُ مُبَرَّراً بالرَّغْبَةِ في تَعْزِيْزِ الأُصُولِ في أَذْهانِ القُرَّاءِ فَضْلاً عَنِ المَعانِيْ المُبْتَغاةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ فَهرست المَوْضُوْعاتِ شامِلاً، ومُفَصَّلاً لتَّمْكِيْنِ القارِئِ، أَوِ الباحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً في مَكانِها.

(4)تَعْزِيزُ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ بتَدارِيْبَ كَثِيْرَةٍ تشْتَمِلُ على ما يَأْتِيْ:

(أ) نَماذِج مُعْرَبَة: لَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في إِعْرابِ كُلِّ لَفْظَةٍ في كُلِّ شاهِدٍ، أَوْ قَوْلٍ مَصْنُوْعٍ، ولَعَلَّ هذا الإِسْرافَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّيْ رَغِبْتُ فيْ أَنْ يَكُوْنَ هذا المُؤَلِّفُ للمُخْتَصِيْنَ، وغَيْرِهِمْ ولا سِيَّما في هذا الإِعْرابِ.

(ب) نَصٌّ مَتْلُوٌّ بأَسْئِلَةٍ تَدُوْرُ في فَلَكِ المَسائِلِ الوارِدَةِ في هذا المُؤَلَّفِ.

(ج) كِتابَةُ المَطْلُوْبِ في المَكانِ الخالِيْ.

(د) اخْتِيارُ الإِجابَةِ الصَّحِيْحَةِ مِنْ إِجاباتٍ أَرْبَعٍ.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ هُنالِكَ تَداخُلاً في بَعْضِ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ، وآثَرْتُ تَعْزِيْزَ مَسائِلِ التَّمْيِيْزِ المُخْتَلَفَةِ بشَواهِدَ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ ولا سِيَّما المَثَلُ العَرَبِيُّ.